

أزمة غزة ومسارات الحركة المصرية بقلم: د. حسن أبوطالب



حين قررت مصر فتح حدودها مع قطاع غزة المحتل لعدة أيام لعبور الفلسطينيين وتمكينهم من شراء احتياجاتهم الضرورية، كان مفهوما منذ اللحظة الأولى أن هذا الأمر مؤقت بطبيعته وأن الحدود سوف يعاد تنظيمها وفقا للأصول الدولية المعمول بها ووفقا للاتفاقيات التي تحكم حركة المعابر الفلسطينية الموقعة في نوفمبر ٢٠٠٥، وكان مفهوما أيضا أن حق مصر في حماية حدودها وضبط حركة العابرين منها ذهابا وإيابا غير قابل للنقاش مثلها في ذلك مثل كافة دول العالم التي تعتبر أمن الحدود عنصرا رئيسيا في حماية الأمن الوطني، لا يجوز التنازل عنه أو العبث به كما لا يجوز أن تكون الحدود نفسها معرضة لأي نوع من المزايدات السياسية أيا كان مصدرها، أو أن تتحول الحدود إلى مجرد خط وهمي يعبره العابرون دون معرفة بهم أو ما هي وجهتهم.

ولعل بعض التصرفات التي جرت من قبيل التعامل بعملة أمريكية مزورة أو مرور أشخاص حاملين أسلحة ومتفجرات أو التغلغل في أعماق البلاد دون أية وثيقة أو هوية محددة، يكشف عن أن القاعدة الأصل في ضبط حركة العابرين لها وجاقتها وحجيتها من النواحي القانونية والأمنية والاقتصادية، ولا يحق لأحد أن يتنازل عنها لما لذلك من نتائج غير محسوبة.

ولهذا فإن الدعوة إلى تحويل ما هو استثنائي بطبيعته - أي فتح الحدود بلا ضابط أو رابط، إلى



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

أن يكون أمرا روتينيا معترفا به لا تعد دعوة ذات قيمة وفي أفضل الأحوال يمكن اعتبارها دعوة وليدة الانفعال الزائد بمجريات اللحظة ونوع من الأوهام السياسية، ولكنها لا تصلح كأساس لتنظيم العلاقة بين كيانيين لكل منهما شخصيته القانونية والاعتبارية والسيادية. ولكل منهما حساباته الاستراتيجية التي تتباين مع حسابات الطرف الآخر. فمن جانب هناك دولة كبيرة لها التزاماتها تجاه شعبها وتجاه القضايا القومية ومن جانب آخر هناك كيان تحت الاحتلال وجزء من ارض أوسع تبحث عن وحدتها وسيادتها وسط ركام من الصعب والمشكلات. فضلا عن طبيعة اللحظة غير الطبيعية سياسيا والتي يعيشها القطاع.

والخلاصة نفسها تنطبق علي تلك الدعوة التي أطلقها أحمد يوسف مستشار رئيس حكومة حماس المقالة إسماعيل هنية والتي مفادها فصل قطاع غزة من الناحية الاقتصادية مع إسرائيل وبالمقابل ربط مصير القطاع اقتصاديا مع مصر علي أن يكون هناك ترتيب خاص للحدود المصرية مع القطاع بعيدا عن الاتفاقيات الموقعة سابقا.

ويبدو من ظاهر هذه الدعوة أن هدفها الرئيسي هو إبعاد القطاع عن السطوة الإسرائيلية علي مجريات الحياة اليومية، وتقليل اعتماده علي إسرائيل منعا للخضوع مرة أخرى للابتزاز والضغط والحصار، ناهيك عن تخفيف المعاناة عن الفلسطينيين المقيمين في القطاع وفتح القطاع أمام المعونات والدعم العربي والاسلامي. لكن التأمل في مثل هذه الدعوات غير المدروسة جيدا يكشف عن جوانب خطيرة ونتائج سياسية واستراتيجية تضر بالقضية



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

الفلسطينية جملة وتفصيلا، فضلا عن مكافأة الاحتلال الإسرائيلي بدلا من كشف نتائجه الكارثية علي أمن واستقرار المنطقة ككل. والأسوأ من ذلك كله تحميل مصر مسئولية أمن إسرائيل وأمن القطاع، ولو بصورة غير مباشرة وهو الأمر المرفوض رفضا تاما.

لقد انتهت البشرية بعد خبرتها التاريخية الطويلة في تصفية الظاهرة الاستعمارية إلي نتيجة محددة وهي أن قوة الاحتلال ملزمة أخلاقيا وسياسيا وقانونيا بتوفير متطلبات الحياة للمواطنين الواقعين تحت الاحتلال، وهو ما تم بلورته في القانون الدولي العام وفي القانون الدولي الإنساني. وبما أن إسرائيل هي جهة الاحتلال فمن غير المعقول ان يتم إعفاؤها من التزام قانوني دولي علي النحو الذي يبعد عنها أية مسئولية في حماية الفلسطينيين وفي توفير متطلبات الحياة لهم.

الصحيح هنا أن إسرائيل تحاول التنصل من هذه المسئوليات القانونية والأخلاقية، وتضرب بعرض الحائط كل الالتزامات الدولية، وتفرض حصارا ظالما علي القطاع وعلي الضفة الغربية، وإن بطريقة مختلفة من حيث الشكل وحسب. لكن كل ذلك لا يلغي مسئولياتها أمام المجتمع الدولي وأمام التاريخ. ولذلك فإن قبلنا دعوة فصل القطاع عن إسرائيل اقتصاديا نكن قد قدمنا لها خدمة تاريخية بكل معني الكلمة. فمن جانب نغفيها من مسئولياتها القانونية، ومن جانب ثان نكرس القطيعة بين القطاع والضفة الغربية المحتلة، ومن جانب ثالث نضع العبء كله علي مصر، ورابعا نوfer حجة لإسرائيل بأن تجعل الدولة الفلسطينية المستقبلية محصورة في الضفة الغربية المحتلة فقط.



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

مثل هذه النتائج، تمثل كارثة كبرى للقضية الفلسطينية لا يمكن لمصر أن تقبل بها تحت أي ذريعة كانت، ومن هنا فإن رفض الالتزام بربط القطاع اقتصاديا مع مصر له وجاهته السياسية والاستراتيجية ويعكس حرصا على القضية الفلسطينية ولا يمثل انتقاصا من البعد القومي للسياسة الخارجية المصرية بل يؤكد بجدارية.

هذا البعد القومي الذي يحكم السياسة المصرية تجاه القضية الفلسطينية يتضح جليا في ثلاثة مسارات تعمل عليها مصر الآن. الأول مسار رفع المعاناة عن الشعب الفلسطيني بصورة دائمة وقانونية وهو ما يتضح في كافة

الاتصالات مع الأطراف الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، من أجل حل مشكلة المعابر ولاسيما معبر رفح وبما يجعل المعبر مفتوحا ومنضبطا وبصورة قانونية، ودون أن يتحول إلى مشكلة سياسية أو أمنية سواء لمصر أو للفلسطينيين أنفسهم.

أما المسار الثاني، فهو استعادة الوحدة الفلسطينية وهو ما تجلي في دعوة الرئيس مبارك لرعاية حوار بين حركتي فتح وحماس من أجل تجاوز حالة القطيعة السياسية والجغرافية بين الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومن ثم بدء مرحلة جديدة من التوافق الوطني تعين المفاوض الفلسطيني على متابعة المفاوضات الصعبة مع الطرف الإسرائيلي من موقع أكثر قوة وتماسكا.

أما المسار الثالث، فهو بذل كل ما يمكن بذله من أجل الحفاظ على قوة دفع مناسبة ومعقولة لعملية التسوية، باعتبارها الأساس الذي يحقق



قيام الدولة المستقلة ذات السيادة، ومن ثم ينهي
المعاناة التاريخية للشعب الفلسطيني في الداخل
وفي الشتات معا. وحين تبذل مصر مثل هذه
الجهود فهي تدرك جيدا أن هناك صعوبات
ومعوقات كثيرة وأن هناك رغبة إسرائيلية دافئة
من التملص من استحقاقات عملية التسوية، كما
أن هناك قيودا كثيرة تحد من قوة الدور
الأمريكي الذي يصعب الاستغناء عنه في أي
مرحلة من مراحل التسوية السياسية. ولكن
مصر تدرك أيضا أن جزءا من مهمتها القومية
يتطلب تجاوز هذه الصعوبات وبذل أقصى ما
يمكن بذله عربيا وإقليميا ودوليا من أجل تذليل
تلك الصعاب وفتح الثغرة تلو الأخرى لتسير
عربة التسوية، إلى نهايتها المحتومة.

هذه الرؤية المصرية ثلاثية الأبعاد تعني التركيز
بالدرجة الأولى على جوهر القضية، أي إنهاء
الاحتلال والاستمرار في عملية التسوية، وعدم
السماح بحالة فراغ سياسي يبرر الانفلات أو
العنف من أي طرف كان، وشق من الترجمة
العملية لهذه الرؤية يفرض عدم الالتفات إلى

الأمر الثانوي، وفي الوقت نفسه عدم السماح
للأفكار أو الدعوات غير المدروسة جيدا بأن
تحدد مسار الحركة المصرية، أو تحول طبيعة
القضية الفلسطينية إلى حالة إنسانية وحسب
وليست حالة سياسية مشروعة.